اسم المصدر: اليوم

التاريخ: 15-04-2009 رقم العدد: 13088 رقم الصفحة: 30 مسلسل: 216 رقم القصاصة: 1

عندما «فرح» الوطن بـ «نايف العطاء»..

التعيين جاء استكمالا للمنظومة الحضارية للوطن

أهم أسئلة اللحظة الراهنة التي طرحها عدد من المراقبين للشأن السعودي: لماذا كان للأمر الملكي الكريم بتعيين الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء كل هذه «الأصداء» الواسعة التي شملت جميع فئات المجتمع السعودي وشرائحه وقطاعاته وكافة أعماره، شيوخاً، ورجالاً ونساءً وشباباً وأطفالاً، ولماذا كانت هذه (الفرحة) الواسعة التي عاشها السعوديون - بكافة فئاتهم وشرائحهم - ابتهاجاً بقرار خادم الحرمين الشريفين تعيين «نايف» نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء؟

السؤال - وغيره من الأسئلة - يبدو طبيعياً تفرضه اللحظة وتطرحه تلك «المشاهد» التي عمت كافة أرجاء الوطن وعكست (الفرحة) و(البهجة) و(التفاؤل) بالثقة الملكية الغالية في رجل الأمن الأول بالبلاد وكانت «تتويجاً» لسنوات من العمل المخلص في خدمة الوطن والسهر على أمن المواطن وراحته واستقراره وتوفيرا لأجواء الإنتاج والتنمية.

فقد عبرت كافة مناطق المملكة ومحافظاتها ومدنها وقراها في مظاهر وصور عديدة عن فرحة وابتهاج شمل «الجميع» وعكس السعادة التي استشعرها مختلف الأوساط وعن مدى حبها للأمير نايف وتقديرها لدوره في حماية الوطن والحفاظ على مقدراته ومكتسباته وتأمين استقراره.

وانعكست هذه الفرحة في كثير من الصور و«المشاهد» واتخذت العديد من التعبيرات و«التجليات» سواء من خلال الوفود الرسمية أو الشعبية أو من خلال الوفود الحكومية أو الأهلية التي ضمت عشرات من «المنوبين» الذين «كانوا ممثلين» و«موفدين» من قبل جهات عديدة ألحت وأصرت على الاتجاه لمكتب «النائب الثاني» في وزارة الداخلية لتقديم «التهنئة» والتعبير عن «فرحتها» بالأمر الملكي الكريم والتعبير عن ابتهاجها بثقة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الغالية التي تعكس «الثقة» في تعزيز الأداء «التنموي» خلال المرحلة المقبلة من خلال القرار الذي ابتهجت به البلاد.

إن «قراءة» موضوعية ودقيقة في (مسيرة) الأمير نايف بن عبدالعزيز منذ اللحظة الأولى لاشتغاله بالعمل العام تكشف عن علاقة قوية ربطته بجميع فئات الشعب والمجتمع السعودي كما تكشف عن «تلامس» وجداني عميق ربط بين «الأمير» وكافة الشرائح الاجتماعية على مختلف المستويات إذ عمل وكيلاً لإمارة منطقة الرياض في عام 1952م (وكانت أولى مسئولياته الرسمية) ثم تولى منصب أمير منطقة الرياض في عام 1953 حتى عام 1956م فنائباً لوزير الداخلية عام 1970م ثم وزير دولة للشؤون الداخلية في 1975م فوزيراً للداخلية في العام نفسه وإلى الآن وخلال تلك الفترة تولى الكثير من المسئوليات «والملفات» الداخلية والخارجية أيضاً فقد تولى سموه مسئوليات: رئيس لجنة الحج العليا، الرئيس الفخري لمجلس وزراء الداخلية العرب، رئيس مجلس القوى العاملة، رئيس لجنة النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى ونظام المناطق، ورئيس المجلس الأعلى للإعلام، ونائب رئيس الهيئة الوطنية لحماية البيئة وإنمائها، وعضو المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.. وهناك لجان كثيرة لا يمكن حصرها في هذه العجالة آخرها اهتمامه بالكراسي البحثية لسموه سواء داخل المملكة أو خارجها وقد حصل خلال تلك الفترة على العديد من الأوسمة والجوائز التي عكست تقديراً لعمله وإشادة بأدائه إعجاباً «عالمياً، ودولياً و«إقليميا» من العديد من دول العالم ينفس القدر من الإعجاب والتقدير الذي حظيت به جهوده في داخل الوطن، ومن أمثلة ذلك حصوله على: وشاح الملك عبدالعزيز من الطبقة الأولى وهو أعلى وسام في المملكة العربية السعودية، الدكتوراة الفخرية في القانون من جامعة شنغ تشن (الصين الوطنية) عام 1977م الدكتوراة الفخرية في القانون من كوريا الجنوبية، الدكتوراة الفخرية من جامعة أم القرى في السياسة الشرعية، الدكتوراة الفخرية من الجامعة اللبنانية في العلوم السياسية، وشاح من درجة السحاب من جمهورية الصين عام 1397هـ (1977م) وسام جوقة الشرف من جمهورية فرنسا عام 1397هـ، وسام الكوكب من المملكة الأردنية الهاشمية عام 1397هـ، وسام المحرر الأكبر من فنزويلا عام 1397هـ، وسام الأمن القومي من جمهورية كوريا الجنوبية عام 1400هـ، وسام الأرز من الجمهورية اللبنانية.

كل هذه الأوسمة والجوائز والدرجات العلمية التقديرية العليا تمثل تعبيراً رسمياً من دول عدة تقديرًا لكفاءة الأمير نايف وأدائه الأمني والسياسي الناجح كما تعكس تقديراً لشخصه وشخصيته ومهارته في «إدارة» كافة المسئوليات و«الملفات» التي تولاها خصوصاً منذ 34 عاماً حيث تولى «الملف الأمني» في المملكة، وأصبح المسئول الأول عن «الداخلية».

«الإرهاب» الذي عم المنطقة بأسرها وحاول أن يمد رؤوسه وأذرعته إلى المملكة منذ منتصف التسعينات من القرن العشرين وجد في الأمير نايف بن عبدالعزيز مقاتلاً شجاعاً يصد عن

اسم المصدر: اليوم

التاريـــخ: 15-04-2009 رقم العـدد: 13088 رقم الصفحة: 30 مسلسـل: 216 رقم القصاصة: 2

بقلم :محمد الوعيل

وطنه كل ما يستهدفه من المؤامرات ويذود عن مواطنيه ويقف ضد من يستهدف أمنهم ويحاول أن يمس استقرار بلاده وقد نجح الأمير نايف في تقديم «نموذج» رائد لمقاومة الإرهاب وضربه ودحر مؤامراته إقليمياً وعالمياً حتى وجدت «تجربته» في تصفية جذور الإرهاب بالمملكة اهتماماً واسعاً على المستويين الإقليمي والعالمي، إذ دعا الكثير من المسئولين والمعنيين بالملفات الأمنية في دول عدة إلى دراسة هذه التجربة والاستفادة بدروسها في مقاومة الإرهاب داخل هذه الدول.

يدرك المواطن الذي استشعر خطورة الإرهاب على أمن الوطن وحريته ودوره الإقليمي والدولي ومستقبله أن الأمير نايف لا يقبل المساس بأمن الوطن كما يدرك المواطن الذي استشعر خطورة الإرهاب على أفكار شباب الوطن ودور الإرهاب في تقديم «صورة مشوهة» لهؤلاء الشباب خاصة والمواطن السعودي عامة أن الأمير نايف «مقاتل» لا يقبل التراجع أو التردد في إلحاق الهزيمة بأعداء الوطن وكل من يهدد أمن المواطن.

الإرهاب أحد الملفات التي تولاها وأدارها بنجاح واقتدار وثقة إلا أنه ليس إلا مجالاً من مجالات عديدة خدم فيها نايف بن عبدالعزيز وطنه وأمته. وفي مقدمة هذه المجالات (توطين الوظائف)، حيث خصص سموه جائزة الأمير نايف بن عبدالعزيز «للسعودة»، تشجيعاً للقطاع الخاص ومختلف الجهات السعودية على المساهمة في توفير فرص العمل والوظائف لشباب الخريجين من السعوديين وإلحاقهم بمختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية.

وحظيت هذه القضية بنصيب كبير من الاهتمام «المسئول» كما حظيت بقدر كبير من العمل (الاستراتيجي) المستقبلي من خلال مجلس القوى العاملة الذي تولى سمو الأمير نايف رئاسته وحقق الكثير من المكاسب لشباب الخريجين خاصة والمواطنين بشكل عام.

ومن خلال ترؤسه المجلس الأعلى للإعلام حقق الأمير نايف بشخصيته الجاذبة وطبيعته المحببة للقراءة والاطلاع ومتابعته للعديد من القضايا السياسية والأمنية والدبلوماسية تلامساً وجدانياً وثقافياً وعقلياً مع أغلبية الإعلاميين في مختلف وسائل الإعلام خاصة الصحف السعودية، وحرص الأمير نايف على أن يكون الجسر الذي يربط بينه وبين العاملين في مختلف أجهزة الإعلام قائماً على «الصراحة» و«الوضوح» و«المباشرة»، ومن هنا اكتسب احتراماً وتقديراً ومحبة كبيرة بين جميع الإعلاميين.

على أنه من المهم في الرصد لأجواء الفرح والسعادة والابتهاج بقرار خادم الحرمين الشريفين تعيين سموه نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء أن نلاحظ حرص سموه على إقامة علاقات إنسانية واسعة وقوية مع مختلف قطاعات المجتمع السعودي وشرائحه الاجتماعية عبر العديد من القنوات وعبر العديد من الأعمال الخيرية والأنشطة التطوعية التي حرص على دعمها وتعزيزها، وقد برز في هذا المجال على المستوى العربي والدولي، إذ أشرف على عمليات إغاثة الشعبين الفلسطيني واللبناني خلال الكثير من المواجهات مع العدوان الإسرائيلي، كما تولى رئاسة اللجنة السعودية لدعم انتفاضة الأقصى التي أنشئت في عام 2000م تعبيراً عن دعمه للقضية الفلسطينية التي تحظى باهتمام العرب باعتبارها قضيتهم المحورية.

وقد أعطى سموه عطاء وافراً في خدمة قضايا البيئة وحمايتها والمحافظة على سلامتها والعمل على إنمائها وتنميتها، كما أعطى في مجال الشؤون الإسلامية خاصة من خلال إشرافه على عملية الحج ورئاسته لجنة الحج العليا فقام بفتح الكثير من الجسور وعزز قنوات الاتصال بينه وبين مختلف قطاعات المجتمع السعودي بل وغيره من بعثات الحج العربية والإسلامية.

على أنه لا ينبغي أن ننظر إلى قرار خادم الحرمين الشريفين بتعيين سموه نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء بمعزل عن القرارات الملكية الكريمة الخاصة بالتعديلات الوزارية الأخيرة في شهر فبراير الماضي والتي شملت وزارات التربية والتعليم والصحة والثقافة والإعلام، كما شملت العديد من المؤسسات والهيئات الوطنية الاقتصادية والمالية والقضائية والإعلامية ومجلس الشورى والأجهزة التعليمية وغيرها من القطاعات التي تتلامس مع الحياة اليومية للمواطن السعودي، والمسئولة عن شؤونه في كافة المجالات.

ولا شك أن القرارات الملكية التي صدرت بتلك التعديلات تمثل حركة تطويرية شاملة، إستراتيجية ومستقبلية تهدف إلى تحديث كافة الأبنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الدولة وتسعى إلى مواكبة التحديات القادمة والاتساق مع روح العصر وإيقاعه وقيادة المجتمع إلى آفاق مستقبلية تتسع لطموحاته وآماله في تحقيق خطوات أوسع وأكبر على طريق السباق والمنافسة مع كافة الدول المتقدمة.

وليس ببعيد عن هذه التطورات تعيين نائبة وزير ضمن التعديلات الوزارية الأخيرة حيث يُعد هذا القرار خطوة مهمة تفتح أبواب التطور أمام مشاركة المرأة السعودية في بناء مجتمعها وتعطيها فرصة واسعة لتأكيد موقعها ومكانتها المتميزة في الوطن.

كما أنه ليس ببعيد عن هذه التطورات أيضاً القرار الذي يتعلق بتوسيع إطار هيئة كبار العلماء، من هنا تأتي خطوة تعيين سمو الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء بكل ما لديه من خبرات وكفاءات في التعامل مع مختلف القضايا تتويجاً لهذه القرارات الملكية واستكمالاً لـ «المنظومة التطويرية» التي تستهدف تحقيق انطلاقة أوسع وأكبر على طريق التحديث والبناء والتنمية.. لقائد مسيرة هذا الوطن عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين لهذا الاختيار المتميز.